٢٠ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠ ، ونحث الدول الأعضاء والوكالات والمنظمات المختصة على تقديم المساعدة إلى ليسوتو وفقا للنتائج التي أسفر عنها هذان الاجتماعان :

١٢ ـ **توجه أيضا انتباه** المجتمع الدولي إلى الحساب الخاص الذي أنشأه الأمين العام في مقر الأمم المتحدة وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٠٧ (١٩٧٧) بقصد تسهيل توجيه التبرعات إلى ليسوتو ؛

١٣ ـ **تدعو** برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى أن توجه انتباه هيئات إدارتها من جديد إلى الاحتياجات الخاصة لليسوتو وإلى أن تقدم إلى الأمين العام في موعد أقصاه ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٣ تقارير عما تتخذه من خطوات ؛

١٤ ـ **ترجو** من الوكالات المتخصصة وغيرها من المؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة أن تتعاون تعاونا وثيقا مع الأمين العام في تنظيم برنامج دولي فعّال لتقديم المساعدة إلى ليسوتو وأن تقدم إليه تقارير دورية عن الخطوات التي اتخذتها والموارد التي أتاحتها لمساعدة ذلك البلد ؛

١٥ ـ **ترجو** من الأمين العام :

(أ) أن يواصل جهوده لتعبئة الموارد اللازمة لتنظيم برنامج فعّال لتقديم المساعدة المالية والتقنية والمادية إلى ليسوتو ؛

(ب) أن يتشاور مع حكومة ليسوتو بشأن مسألة العمال المهاجرين العائدين من جنوب افريقيا ، وأن يقدم تقريرا عن نوع المساعدات التي تلزم للحكومة لإقامة مشاريع تقوم على الاستخدام الكثيف لليد العاملة ، وذلك لمعالجة أمر استيعاب هؤلاء العمال في الاقتصاد ؛

(ج) أن يكفل اتخاذ الترتيبات المناسبة ، المالية والمتصلة بالميزانية ، لمواصلة تنظيم البرنامج الدولي لتقديم المساعدة إلى ليسوتو ، ولتعبئة المساعدة ؛

(د) أن يبقي الحالة في ليسوتو قيد الاستعراض المستمر ، وأن يظل على اتصال وثيق بالدول الأعضاء ، والوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية ، والمؤسسات المالية الدولية المعنية ، وأن يحيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما ، في دورته العادية الثانية لسنة ١٩٨٣ ، بالحالة الراهنة للبرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لليسوتو ؛

(هـ) أن يقدم تقريرا عن التقدم المحرز في الحالة الاقتصادية لليسوتو وفي تنظيم وتنفيذ البرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لذلك البلد ، في موعد يتيح للجمعية العامة النظر في المسألة في دورتها الثامنة والثلاثين .

الجلسة العامة ١٠٩
١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢

١٦١/٣٧ ـ تقديم المساعدة إلى موزامبيق

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرار حكومة موزامبيق بتنفيذ الجزاءات الإلزامية المفروضة على النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) المؤرخ في ٢٩ أيار/مايو ١٩٦٨ ،

وإذ تسلم بما قدمته موزامبيق من تضحيات اقتصادية كبيرة ، لها تأثيرات معاكسة باقية على اقتصادها ، نتيجة لتنفيذ قرارها بإعمال الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة ولإغلاق حدودها مع روديسيا الجنوبية ،

وإذ تشير إلى قرار مجلس الأمن ٣٨٦ (١٩٧٦) المؤرخ في ١٧ آذار/مارس ١٩٧٦ ، الذي ناشد فيه المجلس جميع الدول أن تقدم مساعدات مالية وتقنية ومادية لتمكين موزامبيق من تنفيذ برنامجها للتنمية الاقتصادية ، وطلب من الأمين العام أن ينظم ذلك فورا بالتعاون مع المؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة ،

وإذ تلاحظ ببالغ القلق ما ذكر في مرفق تقرير الأمين العام المؤرخ في ١٦ آب/أغسطس ١٩٧٩[٧٧] من خسائر في الأرواح وتدمير للهياكل الأساسية الضرورية مثل الطرق ، والسكك الحديدية ، والجسور ، والمنشآت النفطية ، ومنشآت الإمداد بالكهرباء ، والمدارس ، والمستشفيات ،

وإذ تشير كذلك إلى قراراتها ٤٣/٣١ المؤرخ في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، و ٩٥/٣٢ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، و ١٢٦/٣٣ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، و ١٢٩/٣٤ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، و ٩٩/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، و ٢١٥/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون

(٧٧) A/34/377 .

الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، التي حثت فيها المجتمع الدولي على أن يستجيب بتقديم مساعدات فعّالة وسخية إلى موزامبيق ،

وإذ تأخذ في اعتبارها نقص الأغذية ، الذي يتجاوز ٣٠٠ ٠٠٠ طن لعام ١٩٨٢ ، وغيره من الآثار الخطيرة للجفاف المتواصل على اقتصاد البلد ،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام بشأن تقديم المساعدة إلى موزامبيق[٧٨] ، وإذ تلاحظ بقلق أن الوضع الاقتصادي والمالي لذلك البلد لايزال خطيرا ويكتنفه العجز في الميزانية وميزان المدفوعات ،

وإذ تدرك أن الحاجة تدعو إلى تقديم مساعدة دولية كبيرة لتنفيذ عدد من مشاريع التعمير والتنمية ،

١ ـ **تؤيد بقوة** النداءات الصادرة عن مجلس لأمن والأمين العام لتقديم المساعدة الدولية إلى موزامبيق ؛

٢ ـ **تعرب عن تقديرها** للأمين العام لما اتخذه من تدابير لتنظيم برنامج دولي للمساعدة الاقتصادية لموزامبيق ؛

٣ ـ **تعرب عن تقديرها أيضا** لما قدمته مختلف الدول والمنظمات الإقليمية والدولية من مساعدة إلى موزامبيق ؛

٤ ـ **تأسف** ، مع ذلك ، لأن مجموع المساعدة المقدمة حتى الآن يقصر بكثير عن تلبية الحاجات الملحة لموزامبيق ؛

٥ ـ **تؤيد كل التأييد** ما ورد في مرفق تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة إلى موزامبيق من تقييم وتوصيات[٧٨] ؛

٦ ـ **توجه نظر** المجتمع الدولي إلى المساعدة المالية والاقتصادية والمادية والإضافية التي بيّن مرفق تقرير الأمين العام أن موزامبيق بحاجة ماسة إليها ؛

٧ ـ **تطلب** إلى الدول الأعضاء ، والمنظمات الإقليمية والأقاليمية وغيرها من المنظمات الحكومية والحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، أن تقدم مساعدة مالية ومادية وتقنية إلى موزامبيق في شكل منح حيثما أمكن ذلك ، وتحثها على النظر بوجه خاص في التبكير بشمول موزامبيق ببرامجها للمساعدة الانمائية ، إن لم تكن مشمولة بالفعل ؛

٨ ـ **تحث** الدول الأعضاء والمنظمات التي تنفذ بالفعل برامج لمساعدة موزامبيق أو تتفاوض بشأنها ، على تعزيز هذه البرامج حيثما أمكن ذلك ؛

٩ ـ **تناشد** المجتمع الدولي أن يقدم مساعدة مالية ومادية إلى موزامبيق للوفاء باحتياجاتها من الأغذية وغيرها من الاحتياجات الفورية الناجمة عن الجفاف المتواصل ؛

١٠ ـ **تناشد** أيضا المجتمع الدولي التبرع للحساب الخاص لموزامبيق الذي أنشأه الأمين العام لغرض تيسير توجيه التبرعات إلى موزامبيق ؛

١١ ـ **تدعو** برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، ومنظمة العمل الدولية إلى أن تعرض على هيئات إدارتها الاحتياجات الخاصة لموزامبيق للنظر فيها ، وأن تبلغ قرارات تلك الهيئات إلى الأمين العام في موعد يتيح للجمعية العامة النظر فيها في دورتها الثامنة والثلاثين ؛

١٢ ـ **ترجو** من المؤسسات والبرامج المختصة في منظومة الأمم المتحدة ـ لاسيما برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ـ أن تواصل وتزيد برامجها الحالية والمستقبلة لتقديم المساعدة إلى موزامبيق ، وأن تتعاون تعاونا وثيقا مع الأمين العام في تنظيم برنامج مساعدة دولي فعّال ، وأن توافيه بتقارير دورية عما اتخذته من خطوات وما أتاحته من موارد لمساعدة ذلك البلد ؛

١٣ ـ **ترجو** من الأمين العام :

(أ) أن يواصل جهوده لتعبئة الموارد اللازمة لبرنامج فعّال لتقديم المساعدة المالية والتقنية والمادية لموزامبيق ؛

(ب) أن يبقي الحالة في موزامبيق قيد الاستعراض المستمر ، وأن يظل على اتصال وثيق بالدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية ، بما في ذلك الوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من الهيئات المعنية ، وأن يحيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما ، في دورته العادية الثانية لسنة ١٩٨٣ ، بالحالة الراهنة للبرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لموزامبيق ؛

(ج) أن يعد ، على أساس مشاورات متصلة مع حكومة موزامبيق ، تقريرا عن تطور الحالة الاقتصادية وتنفيذ البرنامج

(٧٨) A/37/129-S/15304

الخاص للمساعدة الاقتصادية لذلك البلد في موعد يتيح للجمعية العامة النظر في هذه المسألة في دورتها الثامنة والثلاثين .

الجلسة العامة ١٠٩
١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢

١٦٢/٣٧ ـ تقديم المساعدة إلى أوغندا

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراريها ١٠٣/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ و ٢١٨/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ بشأن تقديم المساعدة إلى أوغندا ،

وإذ تضع في اعتبارها النكسات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي ألمت بأوغندا وما نجم عنها من هبوط شديد في مستوى رفاه الشعب ،

وإذ تأخذ في اعتبارها برنامج الانعاش (١٩٨٢ ـ ١٩٨٤) الذي قدمته حكومة أوغندا إلى اجتماع الفريق الاستشاري المعني بأوغندا المعقود في باريس في أيار/مايو ١٩٨٢ تحت رعاية البنك الدولي ،

وإذ تدرك أن أوغندا ليست بلدا غير ساحلي فقط ، بل هي أيضا من أقل البلدان نموا وأشدها تأثرا ،

وإذ تلاحظ نداءات الأمين العام لتقديم المساعدة إلى أوغندا ،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام[٧٩] المقدم استجابة لقرار الجمعية العامة ٢١٨/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، والذي أرفق به التقرير الخاص باحتياجات أوغندا من المساعدة ،

وإذ تدرك أن حكومة أوغندا قد حددت في برنامج الانعاش (١٩٨٢ ـ ١٩٨٤) قائمة بالمشاريع ذات الأولوية من بين المشاريع الموصوفة في تقرير الأمين العام ،

وإذ تؤكد من جديد الحاجة الماسة إلى إجراء دولي آخر لمساعدة حكومة أوغندا فيما تبذله من جهود مستمرة من أجل التعمير والانعاش والتنمية على المستوى الوطني ،

١ ـ **تعرب عن تقديرها** للأمين العام للخطوات التي اتخذها لتعبئة المساعدة لأوغندا ؛

٢ ـ **تعرب عن تقديرها أيضا** للدول والمنظمات التي قدمت المساعدة إلى ذلك البلد ؛

٣ ـ **تؤيد كل التأييد** ما ورد في مرفق تقرير الأمين العام من تقييمات وتوصيات[٧٩] ؛

٤ ـ **تأسف** لأن المساعدة الدولية المقدمة إلى أوغندا حتى الآن هي أقل من أن تفي حتى بأشد احتياجاتها إلحاحا ؛

٥ ـ **ترجو** من الأمين العام ضمان اتخاذ ما هو مناسب من الترتيبات المالية والترتيبات المتعلقة بالميزانية لتنظيم برنامج دولي فعّال لتقديم المساعدة إلى أوغندا ولتعبئة المساعدة ؛

٦ ـ **تدعو** المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة منظومة الأمم المتحدة والبلدان والمنظمات المتبرعة إلى إتاحة الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج أوغندا للإنعاش (١٩٨٢ ـ ١٩٨٤) **والوفاء** بالاحتياجات المتبقية التي ورد وصفها في مرفق تقرير الأمين العام ؛

٧ ـ **تجدد على وجه الاستعجال نداءها** لجميع الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الاقتصادية والمالية ، أن تسهم بسخاء عن طريق القنوات الثنائية أو المتعددة الأطراف ، لتلبية احتياجات أوغندا في مجال التعمير والانعاش والتنمية ، ولتلبية متطلباتها الطارئة ؛

٨ ـ **تجدد نداءها** للمجتمع الدولي أن يساهم في الحساب الخاص الذي أنشيء في مقر الأمم المتحدة بغرض تيسير توجيه التبرعات إلى أوغندا ؛

٩ ـ **تدعو** المؤسسات والبرامج المختصة في منظومة الأمم المتحدة إلى أن تواصل وتزيد برامجها الحالية والمستقبلة لمساعدة أوغندا ، وأن تبلغ الأمين العام دوريا بما اتخذته من خطوات وما أتاحته من موارد لمساعدة ذلك البلد ؛

١٠ ـ **تدعو** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الزراعية ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وبرنامج الأغذية العالمي ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الصحة العالمية ، والبنك الدولي إلى أن تعرض على مجالس إدارتها الاحتياجات الخاصة لأوغندا للنظر فيها ، وأن تبلغ الأمين العام في موعد أقصاه ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٣ بما تتخذه تلك الهيئات من قرارات ؛

---

(٧٩) A/37/121